الصراع بين اليمين واليسار في تركيا وانعكاساته على سياستها الخارجية 1960 - 1971

د . خالد عبد الوهاب عبد الرزاق
الجامعة المستنصرية / كلية التربية– قسم التأريخ

ملخص البحث :

جاء انقلاب عام 1960 ، ليحدث تغييرات رئيسية في الحياة السياسية التركية ، انعكست بشكل واضح على السياسة الخارجية من خلال ما أفرزه الدستور الجديد الذي سُن عام 1961 ، بما فيه من ضوابط انتخابية ومحددات للعمل السياسي والحزبي في تركيا ، وجعل أي حكومة تأتي إلى السلطة في تركيا ، من خلال ائتلاف عدد من الاحزاب ، ومع ذلك فان الساحة السياسية التركية خلال مدة الدراسة لم تخل من صراع بين التيارات اليمينية واليسارية لتلك الاحزاب ، في محاولة منها لكسب الشارع التركي واصواته الانتخابية ، فجميع الاحزاب كانت تتنافس على اساس انها احزاب قومية سواء اليمين أو اليسار .

وتناولت الدراسة تحديد أي من الاتجاهين كان بأمكانه تقديم تحليل دقيق وواقعي للمشكلات الداخلية التي كانت تمر بها تركيا وفي مقدمتها المشكلة الاقتصادية ، وانعكاس ذلك على السياسة الخارجية المتبعة ، وخصوصاً بعد منتصف الستينيات من القرن الماضي باعتماد مفهوم جديد للأمن القومي ودخول تركيا في وحدات النظام الاقليمي من خلال شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية ، وباستقلالية عن الحليف الغربي ، كي لا تكون مجرد امتداد أو رد فعل للسياسة الامريكية في المنطقة .

* المقدمة :

شكلت الكمالية ايديولوجية السلطة والدولة في تركيا ، وباسمها أخذت الأحزاب تتنافس فيما بينها ، فضلاً عن وقوع انقلابات ، وكانت الأحزاب التي سعت إلى تولي السلطة بعد عام 1946 ، تنظر إلى الغرب بوصفه المخلّص لكل المشكلات ، فتم نقل الأفكار والعادات والتقاليد والمظاهر الغربية ، في محاولة لتقديم صورة حديثة جميلة للمجتمع التركي بالرغم من سلبياته ومتناقضاته ، مما جعله منقسماً بين أقلية توصف بالتحديثية والعصرية ، وأكثرية محافظة متمسكة بتقاليدها تبحث عن سبل تطورها من داخل القيم القديمة وليس من الخارج ، ومن هنا اكتسب الصراع بين الطرفين عن طريق الأحزاب بعداً سياسياً .

ويفترض البحث متابعة وبيان ما يتردد بوصف تركيا من الدول القليلة في العالم التي تتقدم فيها حركة المجتمع المدني على حركة الدولة ، فالمنظمات الأهلية ومنها الأحزاب السياسية والتيارات الفكرية اصطدمت في حركتها مع الفكر الكمالي الذي رسخ تقاليد قاسية في دستور البلاد ، إذ إن القومية لم تكن هدفاً لاحتكار حزب سياسي معين ، فجميع الأحزاب في تركيا كانت تتنافس على أساس إنها أحزاب قومية سواء كانت من اليمين المحافظ أم من اليسار الوسط.

وجاءت التجربة الديمقراطية لتعددية الأحزاب ، التي بدأت بانتخابات عام 1946 ، ولم تسقط على الرغم من قيام ثلاثة انقلابات عسكرية هزت مسيرتها ، وأفرزت سلطة مصرّة على السعي من أجل التكامل مع الغرب الديمقراطي للحيلولة دون وصول تيارات وأحزاب إسلامية إلى السلطة .

ونظراً للدور الكبير الذي يقوم به الجيش في الحياة السياسية التركية منذ تأسيس الجمهورية عام 1923 ، يمكن القول بأن النظام التركي هو نظام عسكري بقناع ديمقراطي، بوصف إن المؤسسة العسكرية تعتبر نفسها حامية لتعاليم العلمانية الأتاتوركية ، مما جعل الباب مفتوحاً لوقوع صراعات بين الاتجاهات اليمينية واليسارية والإسلامية على حد سواء.

وسيحاول البحث متابعة ما أحدثه الانقلاب العسكري الذي حصل يوم 27 أيار 1960 ، من تغييرات داخل الحياة السياسية التركية ، ولاسيما المؤسسة العسكرية إذ إن دستور 1961، جعل غالبية قادة الأحزاب السياسية خاضعين لإرادة العسكر ، فضلاً عن متابعة ظهور مسألة الهوية التركية والتي شهدت انقساماً شديداً بشأنها ، وأثر ذلك على سياسة تركيا الخارجية من خلال تسليط الضوء على متغيرات هذه السياسة والتي أخذت أبعاداً جديدة ، ومع إن الدستور المشار إليه سمح باستئناف الحياة السياسية والحزبية ، إلا إنها اتسمت بحالة من الاستقطاب ، خاصة بعد اتساع نشاط القوى اليسارية والقوى القومية واليمينية .

أما عملية صنع القرار في تركيا فكانت تعتمد على القدرة في تحليل المشكلات الداخلية التي تمر بها البلاد ، وانعكاس ذلك على السياسة الخارجية التي يفترض إتباعها سواء على الصعيد الاقليمي أو الدولي ، أو المزج ومن ثم التوازن فيما بينهما ، وهذا ما سيتناوله البحث في محاولة لتحديد أي من الاتجاهين اليمين أو اليسار في الأحزاب التركية كان بأمكانه تقديم هذا التحليل .

1 ــ الأوضاع السياسية في تركيا خلال حقبة الخمسينيات وأسباب ونتائج انقلاب 1960 :

ظهرت ملامح الأنقلاب العسكري من خلال المتغيرات السياسية والاجتماعية التي صاحبت فترة حكم الحزب الديمقراطي (1) ، فبالاضافة إلى حالة عدم التوافق بين حزب الشعب الجمهوري والحزب الحاكم ، أدت المنافسة السياسية إلى خلق تناقضات أصبح من الصعب التستر عليها لعدة عوامل ، أبرزها :–

1 . فشل الحزب الديمقراطي في حل المشكلات الاقتصادية التي واجهت تركيا (2) ، وتمثلت بالاعتماد المتزايد على المساعدات الغربية ، وسياسة التضخم بسبب طبع الأوراق المالية دون رصيد ، وتراجع التجارة ، فضلاً عن اعتماد سياسة منحازة لقطاع الريف (لكسب أصواتهم

الانتخابية) ، أدت إلى رفع أسعار المواد الغذائية ، فأثر ذلك على أصحاب الدخول المحدودة ، وخاصة أفراد الجيش .

2 . انتشار الفساد والرشوة وسيطرة أعضاء الحزب الحاكم على ماكنة الدولة .

3 . انقطاع الصلة بين الدولة والمواطنين بسبب تراجع شعور الوحدة الوطنية ، وشيوع حالات الشك والريبة والانقسام والتعصب الديني والطائفي مع انقسام الشعب إلى قوتين متصارعتين ، وأُنتهكت الحريات والحقوق وتراجع التعليم ، وعطلت القوانين وبرز الحكم الأستبدادي (٣) .

وللدلالة على تلك العوامل ، يمكن مراجعة الاتهامات التي وجهت لرموز الحزب الديمقراطي ، منها إتباع أساليب التضليل والخداع للحصول على أصوات الناخبين ، وإستغلال السلطة لتحقيق أغراض شخصية ، وإنتهاك الدستور ، وإمتهان كرامة الجيش وإقحامه في الصراع السياسي بين الأحزاب ، كما إن الأحزاب السياسية المعارضة للحزب الديمقراطي اعتبرت الاتفاقية الموقعة في 5 آذار 1959 ، بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية ، والتي احتوت على بند يشير إلى : " إمكانية دعوة الولايات للتدخل في تركيا في حالة ظهور خطر يتهدد أمن البلاد " ، موجهة ضدها وإنها هي المقصودة بالخطر (٤) .

يذكر إن توجه الأحزاب نحو اليمين أو اليسار (٥) ظهر في تركيا مقترناً مع بداية التعددية الحزبية ، فتوجه المحافظون والمتدينون نحو الأحزاب اليمينية المتعاطفة معهم (٦) ، بينما توجه أنصار التجديد والمعارضون للقيم التراثية نحو الأحزاب اليسارية ، مع ملاحظة إن تلك الأحزاب كانت تنظر إلى الشعب باعتباره كتلة عاجزة عن الأخذ بزمام المبادرة ، وعليه يتعين توجيهه وخضوعه لما يقرره الحكام (٧) .

برزت خلال عقد الخمسينيات من القرن الماضي أزمة حادة في النظام السياسي التركي ، دفعت بالمؤسسة العسكرية للتدخل في الحياة السياسية المدنية ، لمنع قيام حرب أهلية ، بعد أن اجتاحت البلاد موجة من العنف والارهاب السياسي داخل اليمين واليسار ، نتيجة وجود منظمات سرية عُدّت في أغلبها بأنها يسارية ، وجهت نشاطها ضد النظام الحاكم ، منها (جيش التحرير الشعبي التركي) ، (منظمة الشباب الثوري التركية) ، عن طريق الطلبة فضلاً عن (حزب العمال التركي) الماركسي التوجه أما في أقصى اليمين السياسي فكان هناك عدد من المنظمات الإسلامية التي تقوم بأعمال عنف مثل (منظمة الاتحاد الإسلامي التركي) ، ومجموعة أخرى ذات توجهات انفصالية مثل (منظمة الجيش السري لتحرير أرمينيا) ، و(الحزب الديمقراطي الكردي) ، الذي يسعى إلى إقامة دولة كردية (٨) .

قامت المؤسسة العسكرية التركية في 27 آذار 1960 ، بانقلاب تضمن فرض القيود الدستورية على النشاط السياسي على نحو يكفل لها الهيمنة على النخبة [٩] السياسية ، التي انشغلت لوقت طويل بالدفاع عن مصالحها الشخصية ، مستغلة النظام الديمقراطي كغطاء لأهدافها [١٠] ، وهو ما سنتناوله في دراستنا هذه .

كان فشل السياسة الخارجية التركية خلال خمسينيات القرن العشرين من العوامل الرئيسية للانقلاب العسكري الذي عاد بتركيا إلى سياسة العزلة والتي امتدت حتى منتصف عقد الستينيات[١١] من القرن المذكور ، وليشير إلى إن المؤسسة العسكرية هي المراقب المخول على صحة سير الدولة التي تعتمد سياسة خارجية واحدة يتفق المجتمع التركي عليها ، وليست واجهة للصراع الداخلي ، بهدف تعزيز موقع تركيا إقليمياً ودولياً ، ولتحقيق الموازنة بين القوى الداخلية والضغوطات الخارجية [١٢] .

وهناك عوامل أخرى أسهمت بتدخل الجيش في أمور السياسة أهمها : .

1 ـ تراجع مكانة الجيش وسلطته ، وفشل الحزب الديموقراطي في تحقيق زيادة في رواتب أفراده تتماشى مع ارتفاع معدلات التضخم .

2 . استخدام الحزب الديمقراطي المتزايد للرموز الدينية .

3 ـ مظاهر التسلط التي أبداها الحزب الديمقراطي ، زادت من مخاوف الشارع التركي من عدم إمكانية تداول السلطة في الانتخابات القادمة .

4 . قيام الحكومة باستدعاء الجيش لمواجهة المظاهرات ، مما مهد لتدخل الجيش في السياسة .

5 ـ توجه قطاعات من الشعب ولاسيما النخبوية منها إلى المؤسسة العسكرية ، بوصفها القوة الوحيدة القادرة على إحداث تغيير سياسي للخروج من المأزق [١٣] .

شكل الجيش عقب انقلاب 27 أيار 1960 ، ما يسمى بلجنة الوحدة الوطنية ، والتي ألغت العمل بدستور 1924 ، وجمدت الحياة السياسية ، ثم شرعت في إصدار دستور جديد للبلاد ، تم إقراره في 9 تموز 1961 ، وبذلك غيرت المؤسسة العسكرية النظام السياسي ، وأحلت مكانه مؤسسات سياسية ودستورية جديدة ، عبرت عن الولاء للمبادئ الأتاتوركية ، وتبني العلمانية ، والنظام البرلماني ، والتأكيد على أن تركيا دولة ديمقراطية اجتماعية تُصان فيها حرية وحقوق الفرد الأساسية [١٤] ، على وفق ما تضمنته الدساتير التركية منذ عهد أتاتورك وخلفائه من بعده، والتي تنص على أن : " تركيا دولة ديمقراطية علمانية"[١٥].

جاء دستور عام 1961 ليفضي إلى انشاء إدارة دستورية سميت (مجلس الأمن القومي)، لتعبر عن عدم ثقة النخب المركزية في السياسيين ، ومهمته تقديم النصح للحكومة ، كما منح الدستور استقلالية أكبر للعسكر في إدارة شؤون البلاد ، فالجيش هو الذي يحدد تطور المؤسسات الأمنية ورسم السياسات العامة ، وبذلك أصبح تدخله قانوني تحت مظلة (الأمن القومي) [١٦] .

على إن الوقائع تشير أن الديمقراطية في تركيا عقب انقلاب عام 1961 ، تحولت إلى ديمقراطية شكلية ، بسبب كون الأحزاب السياسية التي توفرت لها فرص تشكيل الحكومة ، على اختلاف توجهاتها يسارية كانت أم يمينية أو إسلامية ، لم تستطع الخروج عن نطاق دستور 1961 ، والذي يشير إلى إن صناعة القرار السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي ، كان المؤسسة العسكرية [١٧] .

وبالرغم من إن الأحزاب العلمانية في تركيا ، سارت ضمن النظام السياسي الجديد الذي أفرزه الانقلاب العسكري ، وفقاً لاستراتيجيات المؤسسة العسكرية في علاقاتها الخارجية[18]، إلا إن الحقوق والحريات العامة ومنها حرية العبادة ونشر المعتقدات ، بقيت مصانة ، ولم تتأثر بتزايد التيارات والأحزاب اليسارية التي حاولت مد نفوذها عبر النقابات العمالية ، مثلما هو الأمر مع التيارات والأحزاب اليمينية التي تهدف إلى زيادة مساحات الإسلام السياسي في تركيا[19] ، فمع عودة السلطة للمدنيين إثر انتخابات عام 1962 ، عاد التنافس بين الأحزاب ، واستمرت الأحزاب الدينية في محاولاتها استغلال الإسلام كوسيلة دعاية أو كسلاح لمحاربة الشيوعية اليسارية [20] .

2 ـ الأحزاب والتيارات اليمينية واليسارية التركية .. برامجها وقواعدها الجماهيرية 1960 ـ 1971

جاء إقرار الدستور الجديد في تركيا بتاريخ 9 تموز 1961 ، بعد أن كلفت لجنة الوحدة الوطنية عدداً من أساتذة القانون في جامعة اسطنبول بإعداده [21] ، وقد حرص على تحقيق التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية [22] ، وأعقب ذلك إجراء انتخابات في 15 تشرين الأول 1961 ، التي أفرزت فوز الحزبان الكبيران (حزب الشعب الجمهوري .حزب العدالة) بأكثرية الأصوات ، أما الأحزاب الصغيرة الأخرى فقد اصطفت في مواقع ما بين اليمين المحافظ واليسار الراديكالي [٢٣] .

من جانب آخر برزت ثلاثة إتجاهات تمثل الخارطة السياسية التركية ، الأول تقليدي علماني تقوده الأحزاب العلمانية المؤمنة بمبادئ اتاتورك وتدعمها المؤسسة العسكرية[٢٤] ، الحامية لتلك المبادئ ، والثاني إسلامي تقوده الأحزاب الإسلامية ، ويهدف إلى عدم ربط تركيا بالغرب

والاعتماد على الحضارة الإسلامية أساساً للتقدم ، ويمثل الثالث الأحزاب القومية والتي تحاول الجمع بين الاتجاهين المشار اليهما [٢٥] .

وفيما يأتي الأحزاب والحركات والتيارات التي انضوت تحت الاتجاهات الثلاث وخلفياتها الاجتماعية :-

1 ــــ حزب الشعب الجمهوري : تأسس عام 1923 ، ويعد حزب مصطفى كمال [٢٦] ، وله إتجاه يميني منذ نشأته ، قام بدور كبير في الحياة السياسية التركية ، وحكم البلاد من 1923 . 1950 ، يؤمن بالديمقراطية الاجتماعية [٢٧] ، وفي منتصف الستينيات تغير اتجاهه وتبنى سياسة جديدة أطلق عليها (يسار الوسط) [٢٨] ، أما القاعدة الجماهيرية له فهم الاداريون وبعض المدنيين [٢٩] ، من العمال وصغار الموظفين ، والبرجوازية الصغيرة من الطبقة المتوسطة والطلاب والمثقفين [٣٠] ، أما سياسته الداخلية فهو في صراع قوي ودموي احياناً مع حزب الحركة القومي [٣١] ، والذي سيرد ذكره لاحقاً .

2 ـ حزب العدالة : تأسس بعد إعلان الحظر على الحزب الديمقراطي في عام 1960 ، وتحديداً في شباط 1961 ، وأعضاءه من بقايا الحزب المنحل [٣٢] ، وهو حزب يميني إستقطب الفلاحين والطلبة ، وقد استلم السلطة للمدة ما بين (1965 . 1971) ، يؤمن بالنظام الحر وبالحرية الفردية [٣٣] ، ويحاول الجمع بين القومية والدين [٣٤] ، يعتمد العلمانية دون إغفال لدور الدين [٣٥] ، مستنداً إلى القول بان العلمانية لا تعني الالحاد [٣٦] ، له موقف معارض للحزب الشيوعي والأحزاب والمنظمات اليسارية ، والحيلولة دون ممارسة عملها بصفة رسمية، يُتهم بأنه يساهم في خلق المشاكل الطائفية بميله للطائفة السنية بسبب تأييد العلويين لحزب الشعب الجمهوري ، ويعاني من ضعف التنظيم بسبب غياب الايديولوجية ، وفقدان الوحدة الفكرية لاعضاءه [٣٧] .

ويستند الحزب بقاعدته الاجتماعية على الفلاحين في الأناضول ، فضلاً عن صغار الصناع والتجار وأصحاب المصالح والأعمال الصغيرة ، لكن قاعدته تعرضت للتصدع بعد منتصف عقد الستينيات بسبب التطور الصناعي والرأسمالي ، وظهور طبقة جديدة من رجال الأعمال والرأسماليين [٣٨] ، مما دفع الناس إلى التخلي عن دعم الحزب [٣٩] .

3 ــــ حزب الشعب الجمهوري (الجناح اليميني) : والذي أخذ يتعاون مع حزب العدالة في تشكيل حكومة أئتلافية .

4 ــــ حزب الحركة القومية : ترجع جذوره إلى حزب الأمة المشكل في عام 1948 ، ثم إلى حزب الأمة الجمهوري عام 1953 ، الذي اتحد عام 1958 مع حزب الشعب الفلاحي

ليكونا الحزب الوطني القروي الجمهوري ، وبعد انقلاب عام 1960 ، حدثت خلافات داخل الحزب أدت إلى أستقالة عدد من زعمائه ، وفي عام 1965 ، إنظم إليه ألب ارسلان توركش [٤٠] ، وتمكن من الانفراد بزعامته ، واتجه به نحو التطرف والعنصرية ، عمد إلى فرض افكاره وفلسفته السياسية بدءاً بمعاداة الشيوعية ، كما أنشأ ميليشيات مسلحة سميت الذئاب الرمادية ، مارست أعمال القتل والأرهاب ضد بقية الأحزاب السياسية في تركيا ، وفي شباط 1969 ، تم إبدال أسم الحزب إلى حزب الحركة القومية [٤١] ، وهو يسعى إلى إقامة دولة تركية عنصرية تضم جميع الأتراك في العالم وبضمنهم الأتراك في دول الجوار [٤٢] ، وضم جزيرة قبرص وجزر بحر إيجة إلى تركيا الأم [٤٣] ، كما يعتبر من الأحزاب اليمينية المتطرفة التي تؤمن بالعنصرية ، وتتكون قاعدة الحزب الأجتماعية من البرجوازية الصغيرة والموظفين وبعض المزارعين الذين لا يملكون أرضاً ، وبعض العاطلين عن العمل وأصحاب الحرف ، والشباب والطلاب [٤٤] ، وهو ينظر للاتحاد السوفيتي بأنه ألد أعداء تركيا ، لأنه يمد الشيوعيون الأتراك بالمال والسلاح بهدف تدمير تركيا [٤٥] ، وينظر إلى قيام الوحدة العربية بكونها تمثل تهديداً خطيراً لسلامة تركيا [٤٦] ، كما يُعتبر حزب الحركة القومية مسؤولاً عن أعمال العنف التي وقعت في البلاد ضد الحركات اليسارية [٤٧] .

5 ــــ الأحزاب والحركات الماركسية : شهدت الساحة التركية في الفترة ما بين (1960–1980)، نمو عدد كبير من التيارات والاتجاهات الماركسية ، رافقه نمو ظاهرة العنف والارهاب التي كان لها تأثير على نفوذ هذه التيارات وعلى مساعيها من أجل تحقيق أهدافها[٤٨] .

من جانب آخر ظل قادة الأنقلاب العسكري عام 1960 ، يرون ان الشيوعية في تركيا قد فشلت ، فمع السماح لأحزاب اليسار بممارسة نشاطها السياسي ، ذكر الجنرال جمال كورسيل[٤٩] ، قائد الأنقلاب ما نصه : " أنني من أنصار الحرية وأنا لست مؤمناً بأن الشيوعية ستنجح في بلادنا ، غير انني أعتقد بضرورة وجود حزب اشتراكي ، فمثل هذا الحزب يساعد على إيجاد الحلول للقضايا المطروحة في البلاد " [٥٠] .

كذلك ذكر بولند أجويد [٥١] ، في كتابه (يسار الوسط) ، ما نصه : " ان تركيا تقع تحت ضغوط تيارات يسارية تأتيها من جهاتها الأربع ، فمن الشمال تيارات اليسار المتطرف القادم من الأتحاد السوفيتي ، ومن الجنوب التيارات اليسارية القادمة من بعض الدول العربية ، ومن الغرب عن طريق الحركة الأجتماعية الديموقراطية في الدول الغربية الديمقراطية ، أما الرابع فهو من الشرق المتمثل بالصين الشعبية الشيوعية " [٥٢] .

ومن ابرز تلك الاحزاب والحركات الماركسية اليسارية هي : .

أ . النقابات العمالية : وقد برزت بعد اقرار دستور عام 1961 ، إذ اعترف الأخير بحق العمال في الأضراب وعقد الأجتماعات من خلال قانون عام 1963 ، كما تم في عام 1967 ، تأسيس اتحاد نقابات العمال الثورية (الديسك) من قبل القادة النقابيين الأشتراكيين [٥٣] .

ب ـ الحزب الشيوعي : إستطاع الحزب الشيوعي التركي ان ينهض بدور أوسع في توجيه التظاهرات التي قامت قبيل انقلاب 1960 ، كما هاجم الحكومة الجديدة التي شكلها حزب الشعب الجمهوري عام 1962 ، بدعم من الانقلابيين ، وربط في بيانه بين حكم الحزب الديمقراطي السابق وحكم الجنرال كورسيل ، فيما يتعلق باضطهاد الحركة الشيوعية في تركيا[٥٤].

ج . حزب العمال التركي : أسس في 13 شباط 1961 ، من عدد من النقابيين في اسطنبول ، برزت أهميته من خلال إنتقاداته للحكومة الأئتلافية المشكلة في عام 1962[٥٥]، وجاء في برنامجه الداخلي ضرورة اعتماد حلول للمشاكل الاقتصادية التي كانت السبب في قيام الاضطرابات بين صفوف العمال والطلبة ، أما في الخارج فتبنى سياسة مضادة للأحلاف العسكرية الغربية ، مطالباً التقرب من المعسكر الأشتراكي ، وبأزالة القواعد الأمريكية عن الأراضي التركية ، كما عارض إشتراك تركيا في السوق الأوربية المشتركة ، وبذلك حدد الحزب خارطته المستقلة التي تقوم على أساس الصداقة مع الشعوب [٥٦] .

وبخصوص نشاطه السياسي ، فقد عرف بأنه من أكبر الأحزاب الأشتراكية ، وأكثرها انتشاراً بين الأتراك ، وشارك بفعالية في معظم الأنتخابات التي جرت في تركيا ، كما حاول التسلل إلى النقابات ، والمؤسسات المهنية والمدنية الأخرى ، وكانت غرفة التجارة التركية مقصورة على هذا الحزب واعضاءه ، مما ساعد في السيطرة على هيئات أخرى مثل النقابات العمالية والتنظيمات الطلابية [٥٧] .

وفي إنتخابات تشرين الأول 1965 ، حصل الحزب على (3%) ، من الأصوات ، وبذلك دخل الأشتراكيون البرلمان تحت راية حزب العمال التركي ، وفي آذار 1966 ، قاد مؤسسوا الحزب إتجاهاً يسارياً واضحاً داخل الاتحاد النقابي . اما اتحاد العمال التقدمي فتأسس في كانون الثاني 1967 ، على يد النقابات اليسارية الوثيقة الصلة بحزب العمل التركي ، وفي حزيران 1970 ، قاد الأتحاد اضطرابات شاملة إحتجاجاً على القوانين المناهضة للنقابات ، وفي تشرين الأول 1970 ، حدثت أزمة في الحزب ، إذ سيطرت عليه عناصر ماركسية موالية للأتحاد

السوفيتي ، وفي كانون الأول من العام نفسه حدث إعتداء على مقر الحزب ، حتى جاء إنقلاب 1971 ، ليعلن عن حظر نشاط الحزب (٥٨) .

لم يكن للحركة الشيوعية اليسارية تأثير على صنع القرار السياسي الحكومي ، وبالرغم من كل المحاولات التي قامت بها داخل تركيا ، إلا إنها كانت غير ذات فعالية وتأثير (٥٩) ، كونها كانت تحت هيمنة الايديولوجية الرأسمالية ، وكان وقوف الحكومة التركية ضد الشيوعية واليسار عموماً يعتبر سياسة رسمية تمارسها كواجب يومي (٦٠) .

6ـ حزب الانقاذ الوطني : اسسه نجم الدين أربكان (٦١) ، في كانون الثاني 1970 ، بعد إختلافه مع حزب العدالة ، ويهدف إلى إشغال الجناح اليميني بعد أن إتجه حزب العدالة إلى اليسار ، وهو حزب إسلامي مصمم على محاربة الفساد بكل أشكاله والذي أصبح الطابع المميز لتركيا(٦٢) ، كما يدعو إلى تبني الإسلام كدين رسمي لتركيا ، ومحاربة العلمانية ، ويعمل على نشر التربية الدينية (٦٣) ، كما يؤمن بان البلاد تتعرض لمؤامرة صهيونية – شيوعية تهدف إلى عدم قيام دولة إسلامية (٦٤) .

7ـ حزب الوحدة التركي : تأسس في عام 1967 ، من قبل أعضاء متعصبين متمسكين بالمذهبية الدينية ، إنشقوا عن حزب الشعب الجمهوري ، ويطلق عليهم أسم (تركماني) ، ويهدف الحزب إلى تحقيق الاشتراكية ، وتأميم الثروات والمصارف ، وتحقيق الأصلاح الزراعي ، والدفاع عن قضايا الشيعة في تركيا ، وقد وجهت الحكومة التركية بزعامة حزب العدالة اتهامها للحزب بأنه يستخدم الدين بصورة مذهبية ، وقد تم إغلاقه في أعقاب انقلاب 1971 (٦٥) .

8 ـ حزب الثقة الجمهوري : وهو من الأحزاب اليمينية المنشقة عن حزب الشعب الجمهوري ، تأسس في عام 1967 ، وهو يميل إلى الديمقراطية الغربية ، وكان إنفصاله عن حزب الشعب الجمهوري يعد أكبر إنفصال حزبي في تاريخ السياسة التركية ، إذ أصبح الحزب صاحب كتلة قوية قبل انتخابات عام 1969 ، غير إنه لم يستطع الحصول سوى على خمسة عشر مقعداً في البرلمان (٦٦) .

9 ـ حزب تركيا الجديدة : تأسس في شباط 1961 ، من أعضاء حزب الحرية الذي إنشق عن الحزب الديمقراطي عام 1955 ، وهو من الأحزاب اليمينية ، وعبّر عن سياسته الداخلية من خلال برنامجه الأنتخابي لعام 1961 وركز فيه على إطلاق الحريات الاقتصادية ودعم الشركات للأستفادة من رأس المال الأجنبي ، وشجع على الارتباط بالغرب وعدّ ذلك مسألة سياسية أساسية تنسجم مع المتغيرات الدولية المعاصرة (٦٧) .

10 ـ الحزب الديمقراطي الجديد : تأسس في 18 كانون الأول 1970 ، نتيجة إنشقاق الجناح اليميني لحزب العدالة وقد نادى بتطبيق مبادئ الحزب الديمقراطي المنحل ، وبلغ عدد أعضاءه في البرلمان (48) عضواً [٦٨] .

11 ـ الحركة الكردية : كانت تركيا قلقة من تنامي الأفكار اليسارية وخصوصاً الشيوعية وارتباطها بالحركة الكردية لديها في نهاية عقد الخمسينيات من القرن الماضي ، فالزعامات الشيوعية أخذت بالتمركز في المنطقة الكردية بتركيا وكذلك في ايران والعراق ، وراحت تغذي الحركة من أجل إثارة القلاقل والفتن ، وبات من الضروري أن تقوم تركيا بملاحظة ذلك ومكافحته بشكل فعال من خلال الأتصالات المباشرة بين الأطراف المعنية [٦٩] .

شهدت الحركة الكردية دخول مرحلة التنظيم السياسي في تركيا مع إطلالة حقبة الستينيات[٧٠] ، حين تأسس الحزب الديمقراطي الكردستاني في تركيا عام 1963 [٧١] ، ويطلق على جناح منه الذي يمثل اليسار ويحمل الأفكار الشيوعية أسم (الشوانيين)[٧٢]. والملاحظ إن الأكراد يميلون إلى الاحزاب اليسارية أكثر من اليمينية ، لأنهم يستغلونها للمطالبة بحقوقهم القومية ، وتحسين أحوالهم المعيشية [٧٣] ، إلا إن الأحزاب الكردية ظلت ضعيفة التأثير السياسي رغم وجود نواب أكراد في المجلس الوطني التركي الكبير [٧٤] ، غير ان الحركة الشعبية الكردية بدأت تنشط أواخر عقد الستينيات عبر قيامها بالعديد من المظاهرات خلال عامي 1968 – 1969 ، في المدن الكردية ، لرفض الاضطهاد القومي الذي تمارسه حكومة حزب العدالة[٧٥] .

12 ـ الحركات والتيارات الإسلامية : أدى عدم تمكن الأيديولوجية الرسمية من ايجاد حلول لأزمات المجتمع التركي ، كون المتصدي لها سيعرض نفسه لخطر العقوبة ، إلى تشكيل هذه الحركات ، لاسيما وان المجتمع التركي منغلق يستند إلى الخوف والقمع بأسم الأيديولوجية الكمالية الرسمية ، فالنظام العلماني لم يستطع إختراق البنية الأساسية المحافظة للمجتمع التركي، بصورة تمنع تحوّل الشعور الديني للمواطن إلى واقع سياسي من خلال البرلمان أو المجالس البلدية المحلية ، وهو الذي يتحمل مسؤولية أساسية في نمو التيار الإسلامي ، من جهة أخرى وبهدف كسب أصوات الشارع الإسلامي لاعتبارات إنتخابية فان بعض الأحزاب العلمانية سمحت بفتح معاهد تدريب أئمة المساجد ومعاهد ودورات تدريب القرآن الكريم وعلومه ، مما مكّن المتخرجين منهم وبالشهادة التي يحملونها التسلل إلى وظائف الدولة ، والقيام بدور مؤثر في محيطهم الاجتماعي ، واستغلاله لأهداف سياسية لاحقاً [٧٦] . فقد أولت الأحزاب المحافظة أهمية خاصة للأئمة والخطباء بوصفهم سيشكلون القاعدة الجماهيرية الطبيعية لها ، وازداد عدد

هذه المدارس في منتصف الستينيات مبررة ذلك بضرورة تربية كوادر يمكن ان تقف في وجه اليساريين الماركسيين [٧٧] .

ومن هذه الحركات ، الحركة النورسية (النورجية) أو أصحاب النور في تركيا ، وهي حركة دينية ذات طابع سياسي ، ظهرت في مطلع القرن العشرين ، ثم إنتشرت وصار لها أتباع ومؤيدين داخل تركيا وخارجها منذ الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي [٧٨] ، وقد وجد ان ثمة علاقة بين الحركة و (رابطة العالم الإسلامي) والتي هي عبارة عن تنظيم تأسس عام 1939 ، وتطورت هذه العلاقة لتصل إلى مستوى التعاون الوثيق عام 1965 ، من خلال التحرك لاقامة مدارس الأئمة والخطباء في معظم أنحاء تركيا ، ويُتهم هذا التنظيم المشترك بأنه في عام 1969 ، كان يموّل من الشركة العربية . الامريكية للبترول (ارامكو)[٧٩].

13 ـ التنظيمات السياسية غير الرسمية : وهي تلك القوى السياسية التي مارست نشاطها بشكل سري ، وهي تتوزع ما بين أقصى اليسار وأقصى اليمين ، وعددها يزيد عن التنظيمات الرسمية ، ومن أهمها :

أ . المنظمات اليسارية المتطرفة : وهي تنظيمات شيوعية تتبنى الماركسية ، وتستخدم الارهاب في تحقيق اهدافها ، واعتمدت اتجاهات متعددة أولها الاتجاه الصيني ومنظماته (تنظيم الشباب الثوري ـ منظمة قوة الشعب . منظمة طريق الشعب . منظمة وحدة الشعب . منظمة المثقفين . منظمة التحرير . منظمة الكادحين) . والاتجاه الثاني هو الأتحاد السوڤيتي ومنظماته هي (منظمة التقدميين الاجتماعيين . منظمة ميهر جيرلر) ، واتجاه ثالث يميني رجعي ومنظماته هي (منظمة الكوماندوز . منظمة جمعيات الثقافة الشرقية الثورية) ، وهناك منظمات أخرى مثل (منظمة جبهة الاتجاه الجيڤاري . منظمة بروليتاريا . منظمة الغزاة . منظمة النضال البروليتاري الشعبي) .

ب . المنظمات اليمينية المتطرفة : وهذه إتخذت من التطرف الديني مساراً لها ، ويأتي في مقدمتها جمعية الشباب الملتزمين [٨٠] .

يذكر ان القوى والمنظمات الماركسية أضعف من القوى والمنظمات اليمينية بسبب تشتتها وتعددها وإنقسامها ، بينما القوى اليمينية أكثر تلاحماً ، والخلاف الأيديولوجي يحتل مكانة أدنى لديها منه لدى القوى الماركسية [٨١] ، ويمكن لنا ان نلخص ما يجمع هذه المنظمات بما يلي : .

1 . ان الغالبية العظمى من هذه القوى السياسية مسلحة بشكل جيد .

2 . ان هذه القوى يسارية كانت أم يمينية تمارس العنف المسلح في الترويج لبرامجها وأهدافها[٨٢] .

ولا يفوتنا أن نذكر إن هناك أحزاباً سياسية حلّت نفسها خلال المدة التي تعرضت لها الدراسة ، وهي : حزب الاصلاحات المهنية الجمهوري (1961) ، الحزب الليبرالي المعتدل (1961) ، حزب العمال والفلاحين التركي (1961) ، حزب الشباب الكمالي (1966) ، أما الأحزاب التي أُلغيت وحُلت من قبل الحكومة وبموجب قرارات المحاكم فهي : حزب المساواة (1961) ، حزب الوطن (1966) ، حزب العامل والفلاح التركي (1968)(٨٣) .

وبغية الاحاطة بكل ما يتعلق باليمين واليسار خلال حقبة الستينيات ، علينا التطرق إلى واقع الصحافة ولو بشكل مقتضب لأثره في الحياة السياسية الداخلية وامتداد تأثيرها في علاقاتها الخارجية ، فحرية الصحافة في تركيا هي واحدة من الصور التي تعبر عن واقع النظام السياسي، وبالتالي فانه من الطبيعي ان تتباين إتجاهات الصحف في ضوء التعددية السياسية في البلاد وفقاً لانتماءاتها الحزبية والفكرية ، فهي تنقسم ما بين صحف اليسار وصحف اليمين ، وكالاتي :

أ . صحف اليسار : وأهمها صحيفة (جمهوريتي) وهي راديكالية جادة ، تعارض بشدة كافة الحكومات اليمينية ، وهي تمثل الماركسيين الأتراك وهي مؤثرة للغاية . وصحيفة (حرييت) وهي أوسع الصحف إنتشاراً ، وتعكس وجهة نظر الحكومة دائماً . وصحيفة (ملليت) وهي يسارية معتدلة تعبر عن أفكار ومبادئ حزب الشعب الجمهوري .

ب . صحف اليمين : وأهمها صحيفة (تركيا) وهي أقوى صحيفة يمينية ،وينتمي رئيس تحريرها إلى الطريقة النقشبندية ، وجريدة (الأفق الجديد) وهذه يساندها المثقفون الإسلاميون ، وجريدة (الزمان) وهذه تطالب باعادة النظر في تطبيق النظام العلماني في تركيا لانه غير عصري وغير ديمقراطي (٨٤) .

3 ـــ أسباب الصراع بين اليمين واليسار وانعكاساته على الواقع السياسي :

لابد لنا من بيان الأسباب التي كانت وراء ظهور الصراع بين اليمين واليسار في تركيا ، إذ أثارت سياسة الحزب الديمقراطي (1950 . 1960) ، إستياءاً عاماً في البلاد ، ولم تتجاوب مع مصالح تركيا الوطنية ، فكان فشل الحكومة في إصلاح الجانب الاقتصادي ، ومحاولة تأجيج الروح القومية ، وإستغلال المشاعر الدينية ، وإثارة روح العداء ضد الأقليات القومية ، وقمع المظاهرات التي تطالب بتحسين الأوضاع ، كلها جعلت المؤسسة العسكرية تتحرك لتغيير الأوضاع في البلاد (٨٥) ، وحصل ذلك في إنقلاب 27 آيار 1960 .

ومع كل إدعاءات الخيار الديمقراطي المأخوذ عن التجربة الغربية ، فلقد طبع العنف الحياة السياسية التركية [٨٦] ، مما ولد شعوراً لدى قادة الانقلاب بأنه أصبح من الضروري إزالة هيمنة الأحزاب السياسية الكبرى وإحتكارها للسلطة ، من خلال تغيير النظام الانتخابي من الأغلبية إلى التمثيل النسبي بغية السماح للأحزاب الصغيرة من اداء دورها في الحياة السياسية [٨٧] .

وعلى الرغم من خلو الساحة السياسية أمام حزب الشعب الجمهوري عقب الانقلاب ، وتأييد قادة الجيش بشكل مطلق له [٨٨] ، إلا إنه أخفق في تحقيق أغلبية في انتخابات عام 1962 ، غير انه وتحت ضغط المؤسسة العسكرية ألف ثلاث حكومات ائتلافية للمدة بين سنوات (1961 – 1965)، ثم عاد إلى صفوف المعارضة في انتخابات عام 1965، وأيضاً في عام 1969[٨٩] .

وعلى أثر تولي حزب الشعب الجمهوري رئاسة الحكومة تحت إشراف الجيش ، بدأت مرحلة عسكرة الجهاز الأداري ، وإمتد ذلك إلى تعيين عدد من الضباط المتقاعدين في مناصب خاصة كأدارات البنوك والشركات الحكومية والجهاز الدبلوماسي [٩٠] ، وفي 25 حزيران 1962 قدم عصمت اينونو [٩١] ، زعيم حزب الشعب الجمهوري ورئيس الحكومة الائتلافية مع حزب العدالة إستقالته ، ثم شكلها وبتكليف من جمال كورسيل رئيس الجمهورية في 25 تموز 1962 ، وبأئتلاف مع حزب الأمة القروي وحزب تركيا الجديدة وعدد من المستقلين ، وهذه الحكومة إتسمت بالعديد من مظاهر الضعف في معالجة المشاكل الاقتصادية والضرائب والخلاف مع حزب العدالة بشأن العفو عن المعتقلين السياسيين من الحزب الديمقراطي المنحل[٩٢] ، مما شجع على زيادة حدة التوتر في الحياة السياسية التركية ، وفي 25 كانون الأول 1963 ، شكل عصمت اينونو حكومة ائتلافية ثالثة مع حزب العدالة ، بعد أن رفضت بقية الأحزاب المشاركة بسبب تعرضها لضغوط من حزب الشعب الجمهوري لأقصائهم ، وبالتالي محاولة الفوز بأغلبية المقاعد النيابية والوزارية ، مما أدى إلى فشلها ومن ثم استقالتها في 12 شباط 1964[٩٣] .

وعقب اجراء إنتخابات البرلمان في 10 تشرين الأول 1965 ، وصل حزب العدالة إلى رئاسة الحكومة والتي إستمرت حتى انتخابات 1969 ، وخلال ذلك واجهت حكومة سليمان ديمرئيل [٩٤] الذي أصبح زعيماً لحزب العدالة اليمينية الأتجاه ، الشيوعيين وأصدرت قانون يتضمن إجراءات مشددة ضد اليسار التركي ، كما تم التضييق على الكتّاب والصحفيين والطلبة، فيما جرى إعدام عدد منهم بتهمة الترويج للأفكار الماركسية والدعاية للشيوعيين[٩٥] .

من جانب آخر واجهت حكومة حزب العدالة معارضة طلابية متزايدة في مايس 1968 ، للمطالبة بحل مشاكلهم من خلال إيجاد نظام تعليمي عادل وإنهاء التحالف مع الغرب وخصوصاً

الولايات المتحدة الأمريكية (٩٦) ، بالمقابل تحركت موجة من التيارات المعادية لأفكار أتاتورك تمثلت بمهاجمة تماثيله والمطالبة بعودة الشريعة الإسلامية ، وخرجت مظاهرات في أزمير وأنطالية وملاطية وأورفه وأدنه وغيرها ، ويلاحظ تميز هذه المدة بنشاط الحركة النورسية ، حيث قام أنصارها بأفتتاح العديد من المدارس التي تتبنى أفكار الحركة بغية نشرها في البلاد بين الناس (٩٧) .

ومن الجدير بالذكر ان سنوات ما بعد منتصف عقد الستينيات شهدت محاولات التسقيط التي تمارسها الأحزاب ضد بعضها البعض ، ففي إنتخابات عام 1965 بدأت حملة الاتهامات العشوائية المتبادلة ، فقد إعتبر مرشحوا حزب العدالة ان مرشحي حزب الشعب الجمهوري هم ذو ميول شيوعية ويروجون للفكر الماركسي ، بالمقابل اعتبر مرشحوا حزب الشعب الجمهوري وحزب العمال التركي مرشحي حزب العدالة بأنهم رجعيون وخونة لمبادئ اتاتورك وانهم ليسوا سوى دمى بأيدي الولايات المتحدة الامريكية (٩٨) .

أثار الصراع بين الاحزاب السياسية قلق الشارع التركي وخاصة الطلبة والمثقفين والعمال ، والتي بدأت تبدي نشاطاً سياسياً كبيراً في الوقت الذي كان فيه حزب الشعب الجمهوري يعيش صراعاً قوياً حول برنامج يسار الوسط الذي إقترحه بولند أجويد ، فقد وقف هذا البرنامج ضد الجناح اليميني في الحزب الذي إنشق عام 1967 ، وشكل حزب جديد بأسم حزب الثقة الجمهوري (٩٩) .

وعلينا الاشارة إلى وجود أسباب أخرى أسهمت في إذكاء الصراع بين الأحزاب السياسية التركية اليمينية واليسارية على حد سواء ، وهي : .

1 . إنبثاق العديد من الاحزاب والمنظمات نتيجة تحول الحزبين الرئيسيين (العدالة . حزب الشعب الجمهوري) باتجاه تكريس الاقطاع السياسي وتقاسم الأدوار في لعبة الديمقراطية البرلمانية ، في الوقت الذي لم يقدم الحزبان حلولاً معقولة لأزمات تركيا المزمنة .

2 ـ قيام الاحزاب الرئيسية بتغذية الخلافات السياسية والايديولوجية فيما بينهما ، واستخدام كافة الوسائل لتعميق تلك الخلافات بهدف إحداث الانشقاقات وإضعاف الخصم .

3 ـ النشاط الكبير لأجهزة المخابرات العالمية في تركيا ، وإختراق هذه الأجهزة للأحزاب والقوى السياسية لاستخدامها في مهام سياسية وأمنية بشكل مباشر .

4 ـ موقع تركيا الجيوستراتيجي جعلها في مهب رياح التغيير للايديولوجيات والأفكار من كل الاتجاهات وبدون ضوابط ، في ظل بنى سياسية وإجتماعية ممزقة يجعلها عرضة للتناقضات والخلافات والصراعات (١٠٠) .

على ان السياسة الداخلية والخارجية والخلافات بشأنهما كانت عاملاً مضافاً في زيادة الهوة بين اليمين واليسار في تركيا ، منها خلافاتهما في معالجة قضايا الاصلاح الزراعي والسياسة الخارجية والنفط ورأس المال الأجنبي والتجارة الخارجية ، ففي مجال النفط كان حزب العدالة يعارض التأميم باصرار ، في حين كان حزب الشعب الجمهوري يؤيده بشدة كونه يتبنى النظام الرأسمالي في إدارة الدولة ، ويعتبر ان النفط كمورد رئيسي يتوجب ان يكون بأيدي الدولة(١٠١)، وفي مجال محاولة إستقطاب الريف التركي ، فقد أخفق حزب الشعب الجمهوري في الحفاظ أو إقامة صلات وثيقة مع الجماهير الفلاحية التي لم تتناغم مع البيروقراطية التي كانت تمثلها الأحزاب ، كما فقد الحزب عناصره المثقفة التي كانت تمثل الاطار الذي كان يتحرك داخله ، ثم جاءت شعارات يسار الوسط التي رفعها لتجعل من غالبية الشعب والمجتمع التركي يشعر بالخوف ويعتبرها خطوة أولى نحو الشيوعية ، وازداد مستوى العنف في الشارع التركي بعد استخدام الاحزاب اليسارية القوة والعنف للتعبير عن سياساتها وتحقيق التغييرات الاقتصادية والأجتماعية (١٠٢) .

وعلى الجانب الآخر ظهرت العديد من الأحزاب اليمينية (القومية والدينية) بعد تولي حكومة سليمان ديمرئيل المسؤولية في تشرين الأول 1969 ، وأخذت الفوضى السياسية تعم البلاد وحصلت موجة من العنف والاضطرابات ومواجهات بين الشرطة والجيش من جهة ، والطلبة والعمال من جهة أخرى ، هذا بالاضافة إلى تردي الاقتصاد التركي وتفشي البطالة(١٠٣)، واصدار حكومة حزب العدالة لتعديلات على قوانين العمل ، وقوانين أخرى لالغاء عدد من إتحادات العمال ، ثم فرض الأحكام العرفية لاستعادة السيطرة (١٠٤) ، كما أثر ذلك في النظام التعليمي ، إذ ساهم الانقسام شبه الرسمي في مستويات التعليم بين الكليات إلى تكريس هذا الصراع بين الطلبة ، فكان هناك كليات تسيطر عليها الفئات اليمينية وأخرى من حصة اليساريين ، وبالتالي فليس من قبيل الصدفة أن تتحول الجامعات إلى معاقل للارهاب(١٠٥) .

وعلينا أن لا نغفل موقف الجيش عن أداء حكومة حزب العدالة ذات الأتجاه الواحد ، الذي أتسم بعدم الرضا ، بسبب إندفاعها لمكافحة النشاط اليساري ، وغض النظر عن النشاط اليميني المتطرف المتمثل بالجبهة القومية المتحالفة مع حزب العدالة ، إذ كانت المؤسسة العسكرية ترغب في قيام الحزبين الرئيسيين (حزب الشعب الجمهوري ـ العدالة)، بتشكيل حكومة قادرة على القضاء

على الأرهاب الداخلي ، بعد أن إنقلب الصراع الفكري والايديولوجي الحاد بين الحركات الإسلامية المتطرفة وبقية الاحزاب والحركات إلى نزاع يحمل الكثير من العنف [١٠٦]، الأمر الذي جعل المؤسسة العسكرية تتدخل وترسل مذكرة إنذار إلى الحكومة في 12 آذار 1971 ، تطالبها بالاستقالة ، وتحقق ذلك ، إذ قدم سليمان ديمرئيل إستقالته إلى رئيس الجمهورية ، غير ان الحكومة العسكرية التي جاءت إلى الحكم ومن بعدها الحكومات الائتلافية لم تستطع وضع حد للاقتتال بين الاتراك ، إذ إستفحل الصراع بين اليمين واليسار بشكل لا سابق له في الحياة السياسية التركية المعاصرة[١٠٧].

نستنتج مما سبق عرضه إن الأحزاب السياسية التي ظهرت على الساحة التركية خلال فترة الدراسة ، كانت تتسم بعدم الوضوح الفكري ، وتفتقر إلى التجانس الاجتماعي ، وتقدم المصالح الشخصية لقياداتها على المصلحة العامة ، مما خلق تيارات وكتل متنازعة داخل كل حزب أو حركة ، تطوّر ليصبح صراعاً مع باقي الحركات والأحزاب ، إذ شهدت بداية العقد السادس من القرن المنصرم ، حركة معارضة لسياسات حكومة الحزب الديمقراطي من مختلف القطاعات سواء الجيش أو طلاب الجامعات وكذا رجال الأعمال ، وأصبح الجو السياسي بالغ التوتر ، أسفر عن أحداث شغب ومواجهات واسعة في شوارع اسطنبول وانقرة ، ونتيجة لتراجع رصيد الحكومة من الدعم السياسي من قبل قاعدتها الشعبية ، فقد زادت من جرعات القمع الاعتباطي ، الأمر الذي دفع بالقوات المسلحة إلى وضع يدها على الحكم صباح يوم 27 آيار 1960 .

كما يمكن القول ان ما أفرزه إنقلاب عام 1960 ، من دستور وقانون إنتخاب ، جعل الأحزاب الكبيرة في تركيا تشعر بضرورة مساندة الأحزاب الصغيرة لها بهدف تحقيق أغلبية برلمانية تؤهلها لاستلام السلطة ، مقابل ان تقوم الأحزاب الكبيرة بغض النظر عن الأخطاء والخطايا التي ترتكبها الأحزاب الصغيرة ، والتي أصبح العنف ملاذها كي تزيد من نفوذها وتأثيرها ، فجرّت معها الأحزاب الكبيرة في صراعات ونزاعات ، لم تجن منها سوى رفض الشارع التركي لها لانه هو الذي دفع الثمن ، فضلاً عن حصول تفوق للتيار الإسلامي على حساب التيار اليساري والعلماني الذي فشل في حل مشكلات البلاد ، ولاسيما الاقتصادية منها ، بعد تخلي الدول الغربية عن دعمها .

4 ـــ أثر الأوضاع الداخلية والدولية على السياسة الخارجية التركية 1960 ـــ 1971 :

كان من الطبيعي ان ينعكس الخلاف بين اليمين واليسار على سياسة تركيا الخارجية ، عقب الأعلان عن العمل بمبدأ التعددية الحزبية عام 1946 ، إذ إن التقارب مع الدول الغربية من

جهة والعلاقات مع بلدان الشرق الأوسط من جهة اخرى كان محور الخلاف ، مع ان تركيا كانت تهدف إلى تحقيق مصالحها الاقتصادية ، والعمل على إيجاد دور أقليمي لها في المنطقة [108] . لذا فان مسار الدبلوماسية التركية تركز في دعم إرتباط تركيا بالمؤسسات الغربية عسكرياً وأمنياً وإقتصادياً [109] .

تجلى ذلك واضحاً في إنخراطها بحلف الأطلسي مقابل تقديم الوعود بالمساعدات الاقتصادية والأمنية والعسكرية لها ، كلما تعلق الأمر بتهديد مباشر لمصالح الغرب في المنطقة [110] ، إلا إن طموحات تركيا السياسية والاقتصادية التي كانت تأمل تحقيقها جراء توثيق صلاتها بالغرب أصابها خيبة أمل كبيرة ، بسبب إظهار الدول الغربية عدم الرغبة بتطوير تلك العلاقة بواقع التعالي على تركيا بوصفها دولة شرقية ، الأمر الذي دعا تركيا لاعتماد سياسة خارجية خلال النصف الثاني من ستينيات القرن الماضي ، تقوم على التقارب مع دول العمق الجغرافي والتاريخي الشرقي والإسلامي العربي [111] .

كان من الطبيعي أن تؤدي مواقف الدول الغربية تلك ، إلى ردود فعل سلبية من الجانب التركي بدفع من الرأي العام لأجل إنتهاج سياسة خارجية أكثر إستقلالاً إزاء الحليف الامريكي ، وهي إرادة نابعة من شعور قومي جديد بدأ يستاء من الوجود العسكري لهذا الحليف ، وامتد هذا الشعور إلى صفوف الجيش التركي الذي بدأ يقلق من هذا التواجد بوصفه انه يحتكر لنفسه مهمة الدفاع عن أمن البلاد ، ويتحرك داخل قواعد موجودة على اراض تركية ليس له الحق في دخولها ، شاركهم في ذلك الطلاب ، الأمر الذي دفع أحزاب المعارضة وفي مقدمتها حزب الشعب الجمهوري إلى طرح موضوع العلاقات التركية . الأمريكية عام 1968 ، في أثناء مؤتمر الأحزاب المعارضة ، والمطالبة بانهاء التواجد للقواعد النووية الأمريكية على الأراضي التركية ، فيما ذهب حزب العمال التركي (اليساري) إلى المطالبة بانسحاب تركيا حالاً من تحالفها مع الغرب غير ان حكومة حزب العدالة (اليميني) بزعامة سليمان ديمرئيل قطعت الطريق على الأحزاب اليسارية المعارضة وطالبت في كانون الثاني 1969 ، باجراء مفاوضات جديدة مع الولايات المتحدة ، لتعديل ما يمكن تعديله من فقرات ضمن الاتفاقية المعقودة بين الطرفين [112] ، مع استمرار قيام العلاقات فيما بينهما طيلة السنوات اللاحقة [113]، كونها من العلاقات الاستراتيجية المحورية ، نظراً لأهمية كل طرف للاخر [114] .

بدأت تركيا بمراجعة سياستها تجاه الغرب بسبب عدم تأييده لها فيما يخص القضية القبرصية[115] ، والعزلة الدبلوماسية التي واجهتها عام 1964 ، خلال تصويت الجمعية العامة

للامم المتحدة حول القضية المذكورة (١١٦) ، كما كان للرسالة التي بعثها الرئيس الامريكي ليندون جونسون إلى رئيس الحكومة التركية عصمت اينونو ، يطالبه فيها وبلهجة آمرة ومهددة بعدم التدخل عسكريا في احداث قبرص الداخلية ، بحجة إمكانية إستغلال السوفيت الوضع الناجم عن ذلك (١١٧) ، بمثابة صدمة للنخبة السياسية التركية ، وإختبار فاشل لمصداقية الولايات المتحدة وأوربا وحلف شمال الأطلسي (١١٨) ، والتي أدت إلى جعل تركيا مكشوفة الغطاء من قبل حلفاءها ، مما دفعها إلى إعادة النظر في علاقاتها الخارجية (١١٩) ، ووجوب تغيير سياستها إزاء دول الشرق الأوسط ومنها البلدان العربية التي وقف بعضها مؤيداً لحكومة قبرص (١٢٠) ، إنطلاقاً من تحقيق مصالحها القومية والاقتصادية .

غير ان التغيير المشار إليه أوجب على تركيا الأخذ ببعض الاحتياطات فيما يخص البلدان العربية تحديداً ، فزودت دبلوماسييها ورجال الأعمال بنصائح منها عدم التدخل في الشؤون الداخلية لتلك البلدان التي يعملون فيها ، كذلك أبتعدت تركيا عن التدخل في المشاكل العربية . العربية ، وعملت في نفس الوقت على التقليل من إحتمالية تكتل البلدان العربية ضدها حول أية قضية (١٢١) ، يذكر ان الدول الغربية ومن وراءها الولايات المتحدة ، شجعت الدور التركي في المنطقة العربية والشرق الأوسط عموماً ، طالما بقيت النخبة على قناعتها بالنموذج الغربي (١٢٢)

جاءت إنتخابات تشرين الأول 1965 ، لتعلن عن وصول حزب العدالة بزعامة سليمان ديمرئيل إلى هرم السلطة في تركيا ، وتبنيه سياسة خارجية جديدة ازاء العرب ، تمثلت بزيادة التبادل التجاري وكذا الحال في الجانب السياسي من خلال إظهار التعاطف معهم فيما يخص قضاياهم الأساسية ، مما دفع الأحزاب التركية المعارضة وخصوصاً تلك التي تحمل طابع التطرف سواء من اليسار أو اليمين أو الأحزاب القومية إلى توجيه انتقادات لحزب العدالة وتتهمه بالانحياز للبلدان العربية ، وإبعاد تركيا عن حياديتها ، لدرجة ان هذه الأحزاب وصفت سياسة تركيا الخارجية في تلك المدة بأنها قد تعربت (١٢٣) .

أدت المتغيرات الدولية (١٢٤) ، خلال فترة الستينيات من القرن الماضي ، إلى تراجع إعتماد تركيا على الغرب ، وأصبحت العلاقة بينهما تتصف بأنها أكثر إتزاناً ، إدراكاً منها بأن عالماً متعدد الأقطاب أصبح من الحقائق والمسلمات في السياسة الدولية ، عليه فان علاقات تركيا مع البلدان الإسلامية والعربية ، بدأت تنحو منحى لايجاد مشتركات لتحقيق المصالح القومية لكل الأطراف (١٢٥) .

ان السياسة الخارجية التركية تقف وراءها عوامل مختلفة بعضها داخلي يتصل بالواقع التركي ذاته ، وبعضها خارجي يتعلق بالنظام الدولي ، ففي الداخل طرأ تغيير على الحياة السياسية من خلال تعدد الأحزاب السياسية المتنافسة على السلطة بعد أن كانت حكراًعلى حزب واحد ، وتزايد قوى المعارضة اليسارية ، فضلاً عن تدهور أوضاع البلاد الاقتصادية ، دفع بالحكومة إلى ضرورة تطوير العلاقات الاقتصادية مع دول العالم للحصول على المعونات المالية وفتح اسواق للصادرات التركية ، أما على الصعيد الخارجي ، فقد أصبح بمقدور تركيا أن تتحرك بحرية لتنفيذ سياسة متعددة الاتجاهات (١٢٦) .

أدى العدوان الصهيوني عام 1967 ، على البلدان العربية إلى حدوث تغيير بالسياسة الخارجية التركية في عهد حكومة حزب العدالة اليميني ، فمع حالة عدم الاسقرار السياسي لتركيا خلال تلك المدة ، إلا إنها دعت إلى حل القضية الفلسطينية سلمياً ، وفي إطار قرارات الأمم المتحدة (١٢٧) ، فيما أثار العدوان الرأي العام التركي الذي صار أكثر تفهماً بعد أن وضحت نوايا هذا العدوان ، وما يمكن أن تتحمله تركيا من نتائج في غير صالحها نتيجة مواقفها السابقة من البلدان العربية ، هذا الأمر دفع الشارع التركي للضغط على الحكومة لتغيير حساباتها (١٢٨) ، فبدأت بالمناداة بوجوب تحقيق السلم والأمن في المنطقة ، معلنةً معارضتها ضم الأراضي بالقوة ، وطالبت الكيان الصهيوني بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة (١٢٩) .

أما حزب الشعب الجمهوري صاحب تيار يسار الوسط ، فكانت سياسته تقوم على إحتفاظ الحكومة بحيادها التام في النزاع العربي . الصهيوني ، في حين كان موقف الطلبة الأتراك عنيفاً ضد هذا الكيان ، على الرغم من إن أغلب قادة التنظيمات الطلابية هم من اليساريين والكثير منهم يؤيد حزب الشعب الجمهوري ، فقد طالب هؤلاء الطلاب الحكومة بدعم العرب بشكل واضح ، كما وصف اليسار الراديكالي التركي (اسرائيل) بانها دولة مستعمرة (١٣٠) .

ومما ساعد باحداث تغيير في سياسة تركيا تجاه الشرق الأوسط ، هو ما تمثل بصحوة الحركة اليسارية المتطرفة في تركيا من خلال ارتباطها الوثيق بتنظيمات العمل الفدائي وحرب العصابات الفلسطينية ، مثال ذلك (منظمة جيش تحرير الشعب التركي) (١٣١) ، إذ أعتبرت تلك الحركة إن نضالها المشترك هو جزء من النضال العالمي ضد الرأسمالية والامبريالية(١٣٢).

مقابل ذلك عُد إنقلاب عام 1960 ، بداية لتحسن العلاقة مع الاتحاد السوفيتي من خلال إبرام عدد من الاتفاقيات في مجالات النقل والاتصالات ، بسبب حاجة تركيا إلى مصادر جديدة للمساعدات الاقتصادية ومحاولتها تجاوز مخاوفها من تراجع الالتزام الأمريكي تجاهها ، وكذلك

لالتقاء عدد من الأفكار في البلدين حول الكثير من المسائل والمشاكل الدولية (١٣٣) ، وجاء تصريح زعيم حزب العدالة سليمان ديمرئيل رئيس الوزراء في تشرين الثاني 1965 ، ليعزز ذلك بقوله : " ان تركيا ترغب دوماً في الاحتفاظ بعلاقات ودية مع الاتحاد السوفيتي ، ونحن نرقب برضا وارتياح تلك التطورات الايجابية في العلاقات بين البلدين (١٣٤) .

يمكننا القول إن الاقتصاد والتجارة في تركيا هي محركات لأتخاذ موقف سياسي لا يبتعد في مضمونه عن خدمتها تطبيقاً لمفهوم الاقتصاد الرأسمالي القائم على أساس إن القرار السياسي يمر عبر المنفذ الاقتصادي ، الذي يلعب دور صمام الأمان ويحافظ على المصالح القومية العليا للدولة ، كما ان وجود قوى سياسية وفكرية في تركيا تدعو إلى إعادة الاعتبار للدائرة العربية في التعامل الخارجي عززها ودعمها ازدياد مشكلات تركيا مع القوى الأوربية والغربية .

من جانب آخر عمدت تركيا إلى تعديل مفهومها الأمني وتوسيعه إلى حد ما من خلال الحفاظ على روابطها الدفاعية مع حلف شمال الأطلسي ، باعتبار إن ذلك يدخل في صميم أمنها العسكري ، وبدأت بادخال عنصر فعال ومؤثر آخر ، أعادت بموجبه توجيه سياستها الخارجية المؤيدة للغرب بصورة مطلقة ، الا وهو دخولها في وحدات النظام الأقليمي ، وبشبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية ، وباستقلالية أكبر عن سياسة الحليف الأمريكي ، ولم تكن مجرد إمتداد أو رد فعل للسياسة الأمريكية .

* الخاتمة :

إن السمة الأكثر تميزاً في الحياة السياسية التركية ، ليست وجود مجتمع مدني مستقل وقوي فحسب ، بل هي قدرة هذا المجتمع في الحفاظ على أستقلاليته من هيمنة التيارات السياسية والأيديولوجية المختلفة ، وبالرغم من حالة التجاذب السياسي خلال فترة الدراسة ، والحراك السياسي النشط للتيارات السياسية ، إلا إن المجتمع المدني التركي ممثلاً بالجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والعمالية ، حافظت على درجة لا بأس بها من الاستقلال في القرار .

وبالرغم من كون العلمانية أصبحت تقليداً تسير عليه غالبية الأحزاب السياسية ، فأن المبادئ الأتاتوركية كانت سلاحاً أيديولوجياً تستخدمه كل القوى والفئات السياسية لاضفاء الشرعية على قراراتها ، حتى ولو لم تستطع ان تقدم البدائل الكفيلة لحل مشاكل المجتمع التركي ، فالأحزاب السياسية في ظل الوضع السياسي والدستوري الذي ساد عقب إنقلاب 1960 ، كانت بحاجة إلى إعادة نظر في بنائها السياسي ، وأن تكون منسجمة مع أوضاع تركيا الاجتماعية ومتسقة في نفس الوقت مع تطورها الفكري والحضاري .

لقد تكاثرت الأحزاب والقوى السياسية والعلنية في تركيا بشكل سريع ، والقسم الأكبر ظهر على أثر الانشقاقات المتوالية التي أصابت الأحزاب السياسية الرئيسية ، أو أثر خيبة الأمل التي أصابت مجموعة الشباب الذين خدعتهم الشعارات اليسارية للأحزاب الكبيرة ، فكانت ردة فعلهم أن إتجهوا إلى أقصى اليسار للتعبير عن أنفسهم ، وكذا الحال بالنسبة لأحزاب اليمين أو التيارات والحركات الدينية ، ساعد على ذلك وجود الفوضى السياسية التي تلت إنقلاب 1960 ، ومواد الدستور الذي أُقر عام 1961 ، فتكاثرت القوى السياسية السرية ، والتي عبرت عن نفسها من خلال إبراز مظاهر العنف والارهاب بشكل واسع .

توصلت الدراسة إلى النقاط التالية : .

1 ـ ان من السمات البارزة في الحياة السياسية التركية خلال المدة من 1960 . 1971، كثرة الأحزاب وتعددها ، والصراع الذي دار بينها ، فتركيا إحدى الدول القليلة التي تكثر فيها الأحزاب وتتعدد إتجاهاتها الايديولوجية والسياسية ، وإنعكس ذلك سلباً على مجمل الحياة السياسية ، وافرز نتائج عبارة عن ضعف في الحكومات ، وحالة من عدم الاستقرار السياسي ، كما أفرزت بداية حقبة الستينيات من القرن الماضي حقيقة مفادها إن مجمل السياسة الخارجية المتبعة كانت تستوجب تجاوز دائرة التحالف الغربي ، فالدبلوماسية التركية تمثل استجابة لمستويين من الدوافع ، الأول مادي أساسهُ الثابت الجغرافي الذي يفرض الاهتمام بالبيئة الأقليمية المحيطة بتركيا ، كونه مجال حيوي لحركتها أو مصدر تهديد محتمل لأمنها القومي، أو لتأمين علاقات إقتصادية مفيدة للصالح الوطني ، والمستوى الثاني معنوي وجداني أساسهُ الشعور التركي بوجود روابط فكرية وثقافية وحضارية ، عليه فان طبيعة العلاقات الدولية مارست تأثيرها كمحددات للحركة التركية تجاه دول الجوار .

2 ـ أثر إعتماد العلمانية كأحد أُسس النظام السياسي في تركيا سلباً على العلاقات التركية ـ الإسلامية ، إذ يرى بعض أصحاب الفكر الإسلامي التركي ، إن الأساس في تحديد علاقات تركيا الخارجية هو ما يحققه مقدار قوة جذب هذا البلد أو ذاك ، عليه فأن البلدان الإسلامية خلال فترة الستينيات من القرن الماضي أبعد من أن تكون تلك القوة التي تقف أمام الدول الأوربية او الولايات المتحدة ، وهم يرون ايضاً عدم إمكانية إقامة علاقات وثيقة بين الطرفين على المدى البعيد .

كما إن ملامح الليبرالية السياسية في تركيا ، ظهرت مع التحوّل الديمقراطي للحركة الإسلامية خلال الفترة المذكورة ، إذ عزز التيار الإسلامي معاداة النظام الحكومي للتيار الشيوعي ، وسمح

إضمحلال التيار اليساري للتيار الإسلامي باستقطاب الفئات المعدمة والمهمشة ، من خلال تبني شعارات العدالة والمساواة ، والتي كان يرفعها سابقاً تيار اليسار .

3 . وفيما يخص دور الأحزاب في صنع السياسات الخارجية ، فهو مرتبط بموقع الحزب وتواجده في السلطة أو المعارضة ، مع الأخذ بنظر الاعتبار توافق توجهات الحزب مع المؤسسة العسكرية ، كذلك فان أغلب البرامج التي جاءت بها الأحزاب التركية لا يمكن اعتمادها كمنهج يمكن تطبيقه ، وإنما هي لاغراض الاستهلاك الداخلي والدعاية الانتخابية ، أما بالنسبة للجمعيات والنقابات ، فان صعود أيديولوجية ذات ثقل مثل الإسلام السياسي ، يقابله تراجع مستمر للتيارات اليسارية واليمينية ، جعل هذه الجمعيات والنقابات مشغولة بالهم التركي الداخلي ، ولم تتوفر لها الفرصة كي تكون ذات تأثير سياسي كبير لدرجة يمكنها من التوجه للخارج ليكون لها رأي واضح ومحدد في مجمل الأحداث السياسية الخارجية .

كما يمكن القول بأن المؤسسات الرسمية التركية فقط تستطيع ان تؤثر في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية ، إذ إن لهذه المؤسسات الأدوات التي تمنحها القدرة على ذلك حسب ما تراه مناسباً .

4 ـ ان سياسة تركيا الخارجية كانت تقوم دائماً على الاعتبارات العملية ، وليس على المبادئ النظرية ، وإن مواقفها كانت تمليها بصورة رئيسية ما تعتبره مصالحها القومية ، وإن قيام علاقات وثيقة بين تركيا والولايات المتحدة والغرب عموماً ، هي لضمان سلامتها وأمنها ، كما إن تركيا ترى نفسها مضطرة إلى إتباع هذه السياسة بسبب المعونة الاقتصادية الكبيرة والتي بدونها يكون إقتصاد البلاد معرضاً لكارثة ، كما إن العوامل التي حكمت سياسة تركيا الخارجية خلال المدة التي تناولتها الدراسة ، فهي العامل التاريخي والثقافي والاقتصادي ومن ثم السياسي فيما يخص علاقاتها مع الشرق الأوسط ، والعامل الغربي في علاقاتها مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، في ظل متغيرات موازين القوى الدولية والانفراج السياسي ، والقضية القبرصية التي كانت هي المحرك لتغيير تلك السياسة.

المصادر :

(1) جنكيز تشاندرا ، صورة تركيا من الداخل ، أزمة النظام ودور الجيش ، شؤون الأوسط (مجلة) ، العدد (64) ، مركز الدراسات الستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت ، 1997، ص 9 .
(2) و. أ . ع ، التطورات السياسية في تركيا ، قسم البحوث والتقارير ، بغداد ، 1976، ص 6 .
(3) إبراهيم خليل أحمد ، الأحزاب السياسية في تركيا ، في كتاب تركيا المعاصرة ، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل ، 1987 ، ص 167 . 168 .

(4) عبد الجبار قادر غفور ، انقلاب عام 1960 ، تحليل دوافعه الاقتصادية والسياسية ، (بحث) ، ارشيف مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، (د . ت) ، ص 11 . 30 .

(5) اليمين واليسار : تعد الأحزاب اليسارية في تركيا على اختلاف مسمياتها وتوجهاتها حارسة للنظام العلماني ، بل ومعادية للدين احياناً ، وهذا ما يميزها عن الأحزاب اليمينية التي تتمسك بالنظام العلماني ، ولكنها في الوقت نفسه لا تعادي الدين ، بل وتميل إلى حرية الدين. ينظر ؛ فكري شعبان نشأة العلمانية وقواها في تركيا ، مقال منشور في التجديد العربي ، (مجلة) ، العدد (32) ، الامارات العربية المتحدة ، 2006 ، ص 24 .

(6) هدى راغب عوض ، تركيا على اعتاب القرن الحادي والعشرين ، السياسة الدولية ، (مجلة) ، العدد (143) ، القاهرة ، 2001 ، ص 303 .

(7) قيس محمد نوري ، السيسيولوجية السياسية للأحزاب التركية ، تحليل نقدي ، (متابعات) ، دورية تعنى بالدراسات السياسية والاستراتيجية، تصدر عن قسم الدراسات السياسية في بيت الحكمة، العدد (18)، بغداد، 1999 ، ص5.

(8) نازلي معوض ، التقارب التركي العربي في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة ، في العلاقات العربية التركية من منظور عربي ، ج 1، بيروت ، 1991، ص 322 .

(9) النخبة : جماعة قليلة من الافراد لها مكانة عالية وقدرة على إمتلاك النفوذ السياسي ، وتبدو النخبة على انها صاحبة السلطة الرئيسية الفعلية في المجتمع . ينظر : جورج لينشوفسكي ، الصفوة السياسية في الشرق الأوسط ، ترجمة ، عادل مختار ، القاهرة ، 1987 ، ص 25 .

(10) عمرو عبد الكريم سعداوي ، النخبة السياسية في تركيا ، صراعات الهوية والاصول الاجتماعية ، السياسة الدولية، (مجلة) ، العدد (131) ، القاهرة ، 1998 ، ص 140 .

(11) محمود علي الداود ، العلاقات العربية . التركية والعوامل المؤثرة فيها ، المستقبل العربي، (مجلة) ، العدد (45)، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1982 ، ص 66 .

(12) مأمون شحادة ، صراع على نار هادئة ، احتدام التجاذب بين الجيش والإسلام السياسي يقرب تركيا من لحظة الحسم ، مقال منشور في (محيط) ، شبكة الاعلام العربية ، 2009 ، ص 2 .

(13) التر توران ، الجيش في السياسة التركية ، في رجال اتاتورك العسكريين وادارة السياسات الداخلية والخارجية في تركيا ، اصدارات المجمع العلمي العراقي ، ترجمات ستراتيجية ، العدد (13) ، بغداد ، كانون الثاني 1998 ، ص 12 .

(14) سعد حقي توفيق ، دراسة في النظام السياسي التركي للفترة 1960 . 1980 ، العلوم القانونية والسياسية ، (مجلة) ، المجلد الثالث ، العددان (1،2) ، كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد ، 1984 ، ص 289 . 296 .

(15) عبد المنعم سعيد ، العرب ودول الجوار الجغرافي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1987، ص 22 .

(16) داود درسن ، الجيش يصارع التطور الاجتماعي ، قضايا دولية ، (مجلة) ، العدد (277) ، اسلام اباد، 1997 ، ص 22 .

(17) محمد نور الدين ، تركيا الجمهورية الحائرة ، مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية ، بيروت، 1998، ص 15 .

(18) احمد السيد تركي ، الاحزاب العلمانية في تركيا ، السياسة الدولية ، (مجلة) ، العدد (131) ، القاهرة، 1998 ، ص 152 .

(19) منال لطفي ، الجمعيات الاهلية في تركيا ، المجتمع المدني بين السياسي والاجتماعي، السياسة الدولية ، (مجلة) ، العدد (131) ، القاهرة ، 1998 ، ص 145 .

(20) دينا صلاح شحاته ، الاسلام السياسي ومستقبل العلمانية في تركيا ، السياسة الدولية ، (مجلة) ، العدد (131) ، القاهرة ، 1998 ، ص 155 .

(21) مصطفى الزين ، اتاتورك وخلفاءه ، بيروت ، 1982 ، ص 310 .

(22) عماد الجواهري ، النظام السياسي في تركيا ، في كتاب تركيا المعاصرة ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، 1987 ، ص 103 . 104 .
(23) ابراهيم خليل احمد ، المصدر السابق ، ص 169 . 173 .
(24) نبيل ابراهيم ، تجديد حلم السلطنة من اسيا البعيدة إلى البحر المتوسط ، الهدف ، (مجلة) ، العدد (1177) ، عمان، 1994 ، ص 28 .
(25) محمد نور الدين ، تركيا الزمن المتحول ، قلق الهوية وصراع الخيارات ، رياض الريس للكتاب والنشر ، لندن ، 1997 ، ص 44 .
(26) مصطفى كمال : ولد في سلانيك عام 1880 ، من اب يدعى علي رضا افندي ، وام تدعى زبيدة ، دخل المدرسة الحربية وهو في سن الثامنة عشر وكان طالباً متميزاً ، اشتهر بدوره في محاربة الجيوش اليونانية والبريطانية والفرنسية ، وهو الذي أطاح بالخلافة العثمانية ، حصل على لقب (اتاتورك) وتعني ابو الاتراك . لمزيد من التفاصيل ينظر؛ ضابط تركي سابق، الرجل الصنم، ترجمة عبد الله عبد الرحمن، بيروت، (د . ت)، ص57 .
(27) اميرة محمد كامل الخربوطلي ، الدور السياسي للعسكريين في تركيا ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1975 ، ص 87 .
(28) يسار الوسط : هي حركة دستورية تبناها حزب الشعب الجمهوري تهدف إلى تحرير مواد الدستور واخراجها إلى حيز الوجود وتطبيقها بدلاً من بقاءها حبراً على ورق ، كما تسعى لتحقيق مصالح الشعب وتمثيله في القطاعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ينظر ؛ م . ب . م ، ملف تركيا، الاحزاب السياسية التركية، محدود التداول ، (د . ت) ، ص 3 .
(29) محمود حسين علي ، التطور التاريخي للنظام السياسي في تركيا 1923 . 1980 ، (بحث) ، ارشيف مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، (د . ت) ، ص 8 .
(30) فيروز احمد ، النفوذ الاسلامي في تركيا بين الضغوط واستجابة الدولة ، في تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري ، اعداد غانم ببي رسامي الرزاز ، مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت ، 1985 ، ص 140 .
(31) داود احمد الحسن ، الاوضاع السياسية في تركيا خلال السبعينات ، بحث مقدم إلى جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطني ، (د . ت) ، محدود التداول ، ص 53 .
(32) محمد حرب ، اليات الحركة الاسلامية في تركيا ، السياسة الدولية ، (مجلة) ، العدد (131) ، القاهرة ، 1998 ، ص 130 .
(33) سعيد عبد اللطيف الحديثي ، تركيا ، بحث مقدم إلى المؤتمر المنعقد في المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 1979 ، ص 10 .
(34) ابراهيم الداقوقي ، الاحزاب السياسية واتجاهات السياسة في تركيا الحديثة ، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، الجامعة المستنصرية ، مطبوع بالرونيو ، (د . ت) ، ص 9 .
(35) محمد جلال كشك ، حوار في انقرة ، دار المختار الاسلامي للطباعة ، القاهرة ، 1975، ص 13 .
(36) Erkin Topkaya ; Adalet Partisi Tuzugn Ve Adalet Partisi Program,(Ankara, 1979) S . 107
(37) داود احمد الحسن ، المصدر السابق ، ص 60 .62 .
(38) م . ب . م ، الاحزاب السياسية في تركيا 1923 . 1984 ، (بحث) ، مترجم ، (د . ت) ، بغداد ، ص 68 .
(39) نوال عبد الجبار الطائي ، التطورات السياسية الداخلية في تركيا (1960-1980) دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، 2002 ، ص 71 .
(40) الب ارسلان توركش : ولد في قبرص عام 1917 ، دخل المدرسة الحربية وتخرج منها عام 1939، واعتقل اثناء الحرب العالمية الثانية لتعاطفه مع المانيا الهتلرية ، ارسل إلى الولايات المتحدة الامريكية والمانيا للمشاركة في دورات

تدريبية ، أصبح عضواً في لجنة الوحدة الوطنية عقب انقلاب 1960 ، يتهم بان له ميول فاشستية وان له علاقات بمنظمات ارهابية . ينظر ؛

Feroz Ahmad ; The Turkish Experiment In Democracy , 1950 – 1975 Colorado , 1977 . P 225

(41) احمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الاطلسي ، بغداد ، 1985 ، ص 210 .

(42) عباس فاضل محمد ، البيئة الحزبية في تركيا ، (بحث) مقدم إلى المؤتمر الأول ، أرشيف مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، 1990 ، ص 11 .

(43) ابراهيم الداقوقي، صورة العرب لدى الاتراك ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1996 ، ص40 .

(44) م . ب . م ، المصدر السابق ، ص 87 .

(45) احمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، بغداد ،1975، ص88.

(46) عامر عباس حسن ، مقاسمة المياه الدولية في الشرق الاوسط ، بحث بالرونيو ، مقدم إلى جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطني ، بغداد ، 1986 ، ص 129 .

(47) ارشيف وزارة الخارجية،تركيا والشرق الاوسط والإسلام ، بحث مترجم ، ملفات سياسية عن والتر وايكو ، (مجلة) ، ميل ايست رينو ، الولايات المتحدة الامريكية ، 1985، ص 26 .

(48) م . ب . م ، الاحزاب السياسية التركية عام1923 . 1984 ، المصدر السابق ، ص 11 .

(49) جمال كورسيل : ولد عام 1895 ، دخل الكلية العسكرية في اسطنبول ، أصبح قائداً للقوات البرية (1957 . 1960) ، تسلم رئاسة لجنة الوحدة الوطنية بعد أنقلاب 1960 ، انتخب رئيس للجمهورية في تركيا في 26 / 11 / 1963 ، وتوفى عام 1966 . ينظر ؛ احمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا 1980.1945، بغداد ، 1989، ص 116 .

(50) حكمت قفلجملي ، مسائل الثورة في العالم الثالث ، الامبريالية والنموذج التركي ، ترجمة فاضل نعمان، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1981، ص 9 .

(51) بولند اجويد : ولد عام 1929 في اسطنبول ، درس الادب الانكليزي وعمل مترجماً في الملحقية الصحفية التركية في لندن ، التحق بجامعة هارفرد الامريكية ، وبعد عودته اصبح وزيراً للعمل في الحكومة الأئتلافية (1961 . 1965) صار زعيماً لحزب الشعب الجمهوري بعد انتخابه في المؤتمر الطارئ المنعقد في عام 1972، على اثر استقالة زعيمه السابق. ينظر؛ احمد نوري النعيمي ، المصدر السابق، ص 192.

(52) بولند اجويد ، يسار الوسط ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، 1978، ص 37 .

(53) سعد حقي توفيق ، المصدر السابق ، ص 306 .

(54) ابراهيم خليل محمد ، المصدر السابق ، ص 182 .

(55) صلاح العقاد ، المعارضة الاشتراكية في تركيا،الاهرام،(مجلة)،العدد(324)، القاهرة،1969، ص48.

(56) احمد نوري النعيمي ، المصدر السابق ، ص 256 . 257 .

(57) نبيل حيدري ، تركيا ، دراسة في السياسة الخارجية منذ عام 1945 ، صبرا للطباعة والنشر ، بيروت ، 1986 ، ص 32 .

(58) حسين عبد فياض العامري ، دراسة في الحركة الشيوعية في تركيا 1960 . 1980 ، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، الجامعة المستنصرية ،1990، ص95.93.

(59) فيروز احمد ، تركيا هل تسقط في الحرب الاهلية ، الدستور ، (مجلة) ، العدد (459) ، لندن ، 1980 ، ص 5 .

(60) Kutlu , Hayder ," The Party Communist Congresses" World Marxist Review" , No .3 , 1984 , P . 44 .

(61) نجم الدين اربكان : ولد في سينوب سنة 1926 ، وتخرج من كلية الهندسة الكيماوية سنة 1948 وحصل على الدكتوراه من المانيا ، واصبح استاذاً في احدى جامعاتها ، ثم عمل مهندساً في احدى معامل الدبابات، رشح نفسه

نائباً مستقلاً عن مدينة قونيه ، شغل منصب نائب رئيس الوزراء في الحكومة الائتلافية مع حزب الشعب الجمهوري سنة 1974 ، ينتمي إلى الطريقة النقشبندية.ينظر؛ ابراهيم خليل احمد ، الاحزاب السياسية ، المصدر السابق ، ص175 .

(62) شريف ماردين ، الدين في تركيا ، ترجمة امين محمود الشريف ، (بحث) منشور في المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد (30) ، القاهرة ، 1978 ، ص 32 .

(63) احمد عبد الباقي احمد ، الدور السياسي للقوميات في تركيا (الاكراد) ، دراسة حال ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسالت القومية والاشتراكية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 1989 ، ص 36 .

(64) محمد حرب ، هل تتجه حركة اربكان إلى التشدد ، السياسة الدولية ، (مجلة) ، العدد(133) ، القاهرة ، 1998 ، ص 76 .

(65) طلال يونس الجليلي ، التيار الإسلامي في الحياة السياسية التركية 1945 . 1983، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، 1999 ، ص 93 .

(66) م . ب . م ، ملف تركيا ، المصدر السابق ، ص 10 . 11 .

(67) Fernce . A . Vali ; The Forgin Policy Of Turkey , Bridge Across The Bosporus , The ohn Hopkis Press , London , 1971 , P . 93 .

(68) احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية،المصدر السابق، ص85 .

(69) د . ك . و، ملفات البلاط الملكي العراقي ، ملفة رقم / 2738 ، وثيقة رقم / 48 ، ص83 .

(70) Hasan Arfa ; The Kurds , An Historical And Political Study , (London , 1968) , P . 46 .

(71) صبري احمد لافي ، الاكراد في تركيا ، دراسة سياسية للحركات الكردية المسلمة منذ الربع الاول للقرن التاسع عشر إلى ما بعد الربع الاخير من القرن العشرين ، (بحث) ، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 1985 ، ص 109 .

(72) وصال نجيب العزاوي ، حزب العمال الكردستاني ، سلسلة دراسات ستراتيجية ، العدد (33) ، بغداد، 2002 ، ص 13 .

(73) يونان لبيب رزق ، تركيا صعوبات وافاق ، دراسات ستراتيجية ، مؤسسة الابحاث العربية ، العدد (12) ، بيروت ، 1980 ، ص 57 .

(74) عصام محمد ، تركيا مخفر الغرب المتقدم ، هل تسقط في الحرب الاهلية ؟ ، الدستور ، (مجلة) ، العدد (123) ، لندن ، 1980 ، ص 27 .

(75) م. ب. م، الاوضاع السياسية في تركيا ومستقبلها، (بحث)، محدود التداول، بغداد ، 1985، ص67 .

(76) محمد نور الدين ، تركيا في الزمن المتحول ، المصدر السابق ، ص 57 . 58 .

(77) المصدر نفسه ، ص 63 .

(78) ابراهيم خليل العلاف ، الحركة النورسية في تركيا المعاصرة ، (بحث) ، مقدم إلى المؤتمر الأول لمركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، 1989 ، ص 11 .

(79) F . Ahmad . O . P . cit . P 381 .

(80) الوطن العربي ، (مجلة) ، العدد (181) ، لندن ، 1980 ، ص 44 .

(81) جورج هارس ، اليسار في تركيا ، مشاكل شيوعية ، (مجلة) ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، 1982 ، ص 22 .

(82) م . ب. م ، ملف تركيا ، الاحزاب السياسية التركية ، المصدر السابق ، ص 18.

(83) فاضل كاظم حسين ، الاحزاب السياسية في تركيا ، دراسة في اتجاهاتها ومواقفها من المشكلات التركية1970-1980 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة إلى معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 1988 ، ص 46 .

(84) ابو بكر الدسوقي ، الصحافة التركية ، الحقوق والقيود ، السياسة الدولية ، (مجلة) ، العدد (131) ، القاهرة ، 1998 ، ص 171 . 172 .

(85) ابراهيم خليل احمد ، الاحزاب السياسية التركية ، المصدر السابق ، ص 48 .

(86) نبيل ابراهيم ، المصدر السابق ، ص 28 .

(87) سعد حقي توفيق ، المصدر السابق ، ص 324 .

(88) كان الجيش ينظر إلى حزب الشعب الجمهوري باحترام كونه حزب اتاتورك ويبني عليه امالاً كبيرة وفي تصريح لقائد الانقلاب الجنرال جمال كورسيل : " ان حزب الشعب الجمهوري يحمل آمالي " . ينظر ؛ سعد حقي ، المصدر السابق ، ص 320 .

(89) فاضل كاظم حسين ، المصدر السابق ، ص 54 .

(90) عبد الاله سعود السعدون ، القطار الاوربي يبتعد كثيراً عن تركيا ، مقال منشور في (صحف) ، الامارات العربية المتحدة ، 2001 ، ص 1 .

(91) عصمت اينونو : ولد عام 1884 ، دخل المدرسة الحربية وتخرج من مدرسة المدفعية برتبة نقيب ركن عام 1905 ، ألحق هزيمة بالجيش اليوناني في معركة (اينونو) عام 1921، وأستمد لقبه منها ، وصار من المقربين من مصطفى كمال ، رأس الوفد التركي في مؤتمر لوزان ، أصبح رئيساً للوزراء في عام 1924 وتولى رئاسة الجمهورية في عام 1938، كانت اكبر منجزاته هو ابقاء تركيا على حيادها خلال الحرب العالمية الثانية ، اعتمد القوة والحزم في ادارة الدولة مما افقده شعبيته إلى درجة كبيرة ، عمل على الغاء نظام حكم الحزب الواحد وادخل مبدأ التعددية الحزبية . لمزيد من التفاصيل ينظر ؛

K . H . Karbat ; Turkey Polices , The Transition To Multi Parties System (New Gersey University Press , 1959) , P . 394 .

(92) وصال نجيب العزاوي ، المؤسسة العسكرية التركية ، دراسة في الدور السياسي (1960–1980) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1988 ، ص 92 .

(93) فيروز احمد ، صنع تركيا الحديثة ، ترجمة سلمان الواسطي ، حمدي الدوري ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2000 ، ص 126 .

(94) سليمان ديمرئيل : ولد عام 1924 ، ونال شهادة الدبلوم في الهندسة عام 1949 ، التحق باحدى الجامعات الامريكية لاكمال دراسته ، وعاد في عام 1954 ليتولى مهام مدير عام احدى المؤسسات المختصة بالمياه والسدود، واثبت كفاءة فيها ، يلقب بملك السدود ، انظم إلى حزب العدالة واصبح زعيما له فيما بعد حتى انقلاب عام 1980 ، اذ تم حل الحزب، وشغل منصب رئيس الوزراء لعدة مرات . لمزيد من التفاصيل ينظر ؛

C . H . Dood, Polities And Government In Turkey, Ersin Onuldaran , Political Parties In Turkey , Ankara , Unv . 1974 . P .P 168 -175 .

(95) جورج لنشوفسكي ، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية ، تعريب جعفر الخياط ، ج1، بغداد ، 1964 ، ص 196 .

(96) ابراهيم خليل احمد ، الاحزاب السياسية في تركيا ، المصدر السابق ، ص 57 .

(97) المصدر نفسه ، ص 95 .

(98) نبيل حيدري، تركيا ، دراسة في السياسة الخارجية ، المصدر السابق ، ص 38 . 39 .

(99) ابراهيم خليل احمد ، المصدر السابق ، ص 56 .

(100) م . ب . م ، ملف تركيا ، الاحزاب السياسية التركية ، المصدر السابق ، ص 25 .

(101) نبيل حيدري ، المصدر السابق ، ص 39 .

(102) حسن فؤاد ، الازمة الدستورية في تركيا ، السياسة الدولية ، (مجلة) ، العدد (25) ، القاهرة ، 1971 ، ص 159 .
(103) Ataov Tarkya , Idelogy In Turkey After The Revolution Of 1960 , The Turkish Yearbook International Relations , Ankara , 1968 , P .P 76 – 79 .
(104) محمد جلال كشك ، حوار في انقرة ، المصدر السابق ، ص 10 .
(105) مجلة الوطن العربي ، العدد (116) ، لندن ، 1979 ، ص 38 . 39 .
(106) زكريا كتابجي ، الترك في مؤلفات الجاحظ ، بيروت ، 1972 ، ص 23 .
(107) ابراهيم الداقوقي ، العلاقات العربية . التركية عبر التاريخ ، في كتاب العلاقات العربي التركية حوار مستقبلي،بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،1995، ص539.
(108) السيد د . عليوة ، العلاقات العربية . التركية ، الباحث العربي ، (مجلة) ، العدد (39) ، مركز الدراسات العربية ، لندن ، 1995 ، ص 30 .
(109) سمير امين ، فيصل بشير ، البحر المتوسط في العالم المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1988 ، ص 65 .
(110) عبد المنعم سعيد ، الجماعة الاوربية تجربة التكامل والوحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1986، ص 80 . 81 .
(111) جلال عبد الله معوض ، تركيا والنظام الاقليمي في الشرق الأوسط ، شؤون عربية ، (مجلة) ، العدد (67) ، القاهرة ، 1991 ، ص 62 .
(112) نبيه أصفهاني ، تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولي ، السياسة الدولية ، (مجلة) ، العدد (52) ، القاهرة ، 1978 ، ص 97 .
(113) Ahmet Davutoğlü , Stratejik Derinlik ,(Istanbul:Küre) , 2001 , P . 49 .
(114) خورشيد حسين دلي ، تركيا وقضايا السياسة الخارجية ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، بيروت ، 1999 ، ص 8 .
(115) لمزيد من التفاصيل ينظر ؛ مفيد محمود شهاب ، المشكلات القبرصية ، جريدة الاهرام ، القاهرة ، الصادرة بتاريخ 18 / 12 / 1965 .
(116) سيم شاكماك ، موقع تركيا في الحلف الاطلسي وأثر ذلك على علاقاتها بالوطن العربي ، المستقبل العربي ، (مجلة) ، العدد (45) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1982 ، ص 105 .
(117) Omer .B. Kürkcuoğlü , Turkiyenin Arap Or Tadogüsüna Karsi Politikast , Ankara , 1972 , P . 138 .
(118) ارسين كالايسي اوغلو ، السياسة الخارجية ازاء الامن الاقليمي والتعاون في الشرق الاوسط ، العلاقات العربية . التركية إلى اين ؟ ، المستقبل العربي ، (مجلة) ، العدد (45) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1982 ، ص 165 .
(119) محمد ابراهيم السعيد ، تركيا الاختيار الصعب بعد احداث ايران ، السياسة الدولية ، (مجلة) ، العدد (181) ، القاهرة ، 1980 ، ص 141 .
(120) نزيرة الافندي ، الطائفية وعدم الانحياز في قبرص ، السياسة الدولية ، (مجلة) ، العدد (32) ، القاهرة، 1973، ص 165 .
(121) عبد المجيد فريد ، تركيا والعرب ، المستقبل العربي ، (مجلة) ، العدد (45) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1982 ، ص 165 .
(122) محمد خليفة ، تركيا وازمة الخليج ، مستقبل العالم الاسلامي ، (مجلة) ، العدد (2) ، عمان ، 1991 ، ص 133
(123) احمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية التركية ، المصدر السابق ، ص 324 .

(124) يقصد بها : انتهاء ازمة الصواريخ الكوبية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، وتحسن العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتي ، والازمة القبرصية ، والعدوان الصهيوني عام 1967 .

(125) عمر كوركجي اوغلو ، النواحي التاريخية للعلاقات التركية المصرية ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، (د . ت) ، ص 6 . 7 .

(126) كمال المنوفي ، التطورات الجديدة في السياسة الخارجية التركية ، السياسة الدولية ، (مجلة) ، العدد (44) ، القاهرة ، 1976 ، ص 144 .

(127) احمد ساجر جاسم ، العلاقات التركية . الاسرائيلية 1948 . 1980 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 1998، ص 66 .

(128) ديفو باز اوغلو سيزر ، سياسات تركيا الامنية ، دراسات ستراتيجية ، العدد (37) ، مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت ، 1981 ، ص 27 .

(129) حسيب عارف العبيدي ، اسيا وافريقية والحرب العراقية . الايرانية ، (بحث) ، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 1986 ، ص 29 .

(130) عبد الوهاب بكر ، المصدر السابق ، ص 300 .

(131) منظمة جيش تحرير الشعب التركي : هي منظمة يسارية انشقت عام 1971 عن الحزب الشيوعي التركي ، ومارست نشاطها السياسي خلال الفترة 1971 . 1974 ، ولها نشاط كبير بين الشباب التركي، تهدف إلى تأسيس دولة شيوعية في تركيا . ينظر؛ م . ب . م ، دراسة في المنظمات اليسارية في تركيا، بغداد ، 1985 ، ص 18 .

(132) عبد الوهاب بكر ، المصدر السابق ، ص 301 .

(133) ديفو باز اوغلو سيزر ، المصدر السابق ، ص 20 .

(134) كمال المنوفي ، تطور العلاقات السوفيتية . التركية ، السياسة الدولية ، (مجلة) ، العدد (24) ، القاهرة ، 1971 ، ص 122 .

Abstract

The coup d'etat of 1960 occurred to cause huge changes in Turkish political life . This was mirrored clearly on the foreign policy through what the new constitution (was written in 1961) had made , this constitution which includes the electoral rules and the restrictions on political parties in Turkey and stated that any government which rules Turkey should accomplish this task by the coalition of number parties in spite of that Turkish political scene during the period of study was rankling in clashes between the an rightists and leftists of these ratings all the confliction parties were rivaling were thinking that they were nationalistic whether they were leftists or rightists .

The reach also talked deciding which of the two trends was able to introduce accurate and realistic analysis of the internal problems that Turkey were suffering from the first of these problems was the economic polish specially after the half of sixteen in the previous century , by adopting anew conception for the national security and the entrance of Turkish into the units of regional system through a complex web of political and economical activities , with the independence from the western ally in order not to be just an extension of the American policy in the region .